المجاعات والأوبئة في مصر خلال حكم المستنصر بالله الفاطمي "الشدة العظمى أنموذجاً" (457 – 464هـ /1065 – 1071م)

سليم محمدالشريري
محمد محمد المسعودي
كلية الآداب - جامعة مصراتة

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وبعد،،،

اتّسعت مجالات الدراسات التاريخية وتنوعت اهتماماتها، بحيث شكلت أنماطاً جديدة ومغايرة للكتابات التاريخية المتعارف عليها، ولعل من أهها ما اصطلح على تسميته بـ "التأريخ للأزمة" حيث ظهر مع التطور الحاصل الذي شهدته الكتابة التاريخية، فتعددت اهتماماتها لتشمل إضافة إلى تاريخ الأزمات: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما أعطت هذه الدراسات للتاريخ صيغة أكثر خصوصية.

لقد شهدت مصر في الفترة الإسلامية أزمات وكوارث عديدة، مثلها مثل باقي الأقاليم، عرفت المنطقة على إثرها سلسلة من التحولات الكبرى والانعطافات الحاسمة في مسارها التاريخي، فكانت أزمتا الجوع والوباء من أشد البلايا وقعاً على هذا المجتمع، خاصة وأنها أفرزت واقعاً مريراً صعب على إنسان مصر معايشته في تلك الفترة، إذ تعتبر هذه الفترة من أحلك الفترات التي عاشها المصريون تحت الحكم الفاطمي، فلم تقع بالناس مثل هذه المجاعة التي حدثت في عهد "المستنصر بالله" والمعروفة تاريخياً بالشدة المستنصرية أو الشدة العظمى، التي استمرت سبع سنوات، إذ تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أسباب المجاعات من حيث إيضاح جذورها والعوامل التي ساعدت على نشأتها والمؤثرات المختلفة التي ساهمت في ظهورها.

فلا يخفى علينا أن المجتمع المصري وعبر محطاته التاريخية قد شهد بعض المجاعات والأوبئة وما ترتب عليها من فوضى ولصوصية، وقطع الطريق، نتيجة الوضع الاقتصادي المتردي، وهو الأمر الذي حاولنا أن نبحث فيه من خلال طرحنا لهذا الموضوع انطلاقاً من البحث في العوامل التي أدت إلى ظهور المجاعات والآثار والمظاهر المترتبة عليها، لذلك تكمن أهمية الموضوع من كونه أحد الموضوعات التاريخية التي تمس تاريخ المجتمعات وتعكس طبيعة الأحداث الجارية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري آنذاك.

المبحث الأول: عوامل قيام المجاعات في مصر

لقد تعرضت مصر على امتداد التاريخ الفاطمي لعدد من الأزمات والنكبات الاقتصادية التي تكاتفت عوامل متعددة واتحدت مجتمعة لإحداثها المجاعات والأوبئة وانهيار الاقتصاد المصري آنذاك، مما كان له تأثير على حياة السكان في العصر الفاطمي.

وعلى الرغم من ازدهار الاقتصاد المصري في فترة الخلفاء الفاطميين الأوائل وتمتع عامة الشعب في بعض الأحيان بالرفاه الاقتصادي، ومحاكاتهم للحكام والطبقة الخاصة في حياة الترف والبذخ التي كانوا يعيشونها، إلا أنه سرعان ما يتكدر صفو الحياة، فالاستقرار الاقتصادي لم يظل على وثيرة واحدة

طوال ذلك العصر، حيث أن عوامل الانهيار الاقتصادي كانت تتكاثف، وتتحد من وقت إلى آخر مُعلنة عن وجودها، مهددة لاستقرار الشعب وحياتهم الاقتصادية[1].

فبدأت الأزمات الاقتصادية بالظهور، وبلغت دروتها في عهد الخليفة الثامن من خلفاء الدولة الفاطمية وهو المستنصر بالله، وهنا نعرض ترجمة مختصرة للخليفة وكيفية وصوله إلى الخلافة حتى يتسنى لنا معرفة عهده.

- المستنصر بالله

هو أبو تميم معد المستنصر بالله بن أبي الحسن علي الظاهر لإعزاز دين الله بن أبو علي منصور الحاكم بأمر الله بن نزار العزيز بالله ابن أبي تميم معد العز لدين الله بن أبي الطاهر إسماعيل المنصور بالله بن أبي القاسم محمد القائم بأمر الله بن المهدي عبيد الله بن الحسين الحبيب بن أحمد الوفي بن عبدالله الرضي بن محمد المكتوم بن إسماعيل بن جعفر الصادق ابن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب[2] – رضي الله عليه-.

ولد في مصر في السادس عشر من جمادي الأولى من سنة (420هـ / 1029م) [3]، ولاه والده الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ولاية العهد سنة (421هـ/1036م) وله من العمر ثمانية أشهر[4].

تسلم مقاليد الخلافة بعد وفاة والده إذ جرت مراسم بيعته يوم الخميس التاسع من شعبان سنة (427هـ/1035م) وله من العمر سبع سنوات وأشهر[5]، وبموجب هذه البيعة أصبح أبو تميم إماماً وتلقب بأمير المؤمنين[6]، فضلاً عن ذلك تلقب المستنصر بالله[7].

وصفه بعض المؤرخون أنه كان عادلاً حسن السيرة محبوباً من الرعية، وكان يخالط الناس، ويستمع إلى شكواهم[8]، وأنه كان كريماً جواداً إذ جعل ما في قصره للعامة، فكانت خزانة الشراب التي في القصر والتي تحوي على الأدوية مفتوحة بأمره يعطي منها لمن يطلبها من عامة الناس، وقد مدحه الشعراء بشعر كثير في قصائدهم[9]، ومن أولاده أبو القاسم أحمد الأصغر وأبو المنصور نزار وأبو القاسم محمد وعبدالله أبو علي داود وأبو الحسن جعفر وغيرهم[10].

توفي سنة (487 هـ/ 1094م) وعمره يومئذ سبع وستون سنة وخمسة أشهر، فكان أطول الخلفاء عهداً إذ دامت مدة خلافته ستين سنة وأربعة أشهر[11]، وقد خطب له من على كافة المنابر من المحيط

(1) نجوى كيرة، حياة العامة في مصر في العصر الفاطمي، مطبعة زهراء الشرق (القاهرة، 2004)، ص 140.

(2) جمال الدين ابن ظافر الأزدي، أخبار الدول المنقطعة، تحقيق: أندريه فريه، (د.ن)، القاهرة، (د.ط)، 1972م، ص 67؛ تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: جمال الدين الشيال، القاهرة، (د.ط)، 1996م، 184/2.

(3) أبو يعلى حمزة ابن الفلانسي، ذيل تاريخ دمشق، تحقيق: آمدروز، مطبعة اليسوعيين ، (بيروت، (د.ط)، 1980م)، ص 84.

(4) المقريزي، المصدر السابق، 179/2.

(5) ابن القلانسي، المصدر السابق، ص 84؛ ابن ظافر، المصدر السابق، ص 77؛ المقريزي، المصدر السابق، 179/2.

(6) أبوعلي منصور الجوذري، سيرة الأستاذ جوذروبة توقيعات الأئمة الفاطميين، تحقيق: محمد كامل حسين وعبدالهادي أبو شعيرة، (د.م)، القاهرة، (د.ط)، 1954م، 44/5.

(7) المصدر نفسه، والجزء والصفحة.

(8) ابن الفلانسي، المصدر نفسه، ص 127.

(9) الداعي هبة الله بن موسى الشيرازي، ديوان المؤيد في الدين الشيرازي، تحقيق، محمد كامل حسين، (د. ن)، القاهرة، (د.ط)، 1949م، ص 27.

(10) ابن ظافر، المصدر السابق، ص 77.

(11) ابن الفلانسي، المصدر السابق، ص 128؛ ابن ظافر المصدر السابق، ص 77؛ المقريزي، المصدر السابق، 186/2.

الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر واليمن والحجاز وبغداد والموصل[1]، كان نقش خاتمه (بنصر السميع العليم ينتصر الإمام أبو تميم) [2].

أولاً: عوامل ظهور المجالات والأوبئة:

هناك عوامل عديدة للأزمات الاقتصادية التي تسبب المجاعات وتؤدي إلى تفشي الأوبئة والأمراض، وبالتالي تؤدي إلى هلاك أعداد كبيرة من الناس منها:

1. العوامل الطبيعية:

يعبر عنها المقريزي (بأحوال الوجود وطبيعة العمران)، وينتج هذا عن قصر نهر النيل عن الجريان وانخفاض منسوب المياه مما يترتب على ذلك عدم توفر المياه اللازمة لزراعة الأرض[3].

فقد كان لفيضان النيل أثر كبير على رخاء مصر، فالفيضان المنخفض والمسمى الظمأ يؤدي إلى عدم ري الأرض مما يؤدي إلى نقص المحصول فارتفاع الأسعار ثم تحل الأزمات الاقتصادية والفيضان العالي والمسمى الاستبحار، هو الآخر يؤدي إلى جرف التربة وتلف المحصول[4]، لذا فإن انخفاض النيل وارتفاعه عن الحد المرموق يؤدي إلى حلول القحط ونقص الغلات وبالتالي ستؤدي هذه الحالة إلى ضمور الأجساد وهزال الدواب لنقص التغذية حتى يعجز الإنسان والحيوان عن تحمل الجوع فيتساقطون موتى في الطرقات، وربما تبقى الجثث ملقاة في العراء لأيام لا يوجد من يواريها الثرى فتتعفن وينتشر الوباء من جراء هذه المجاعات[5].

وقد اختلف المؤرخون في تحديد الحد اللازم لري الأراضي حتى لا يصيبها الظمأ أو الاستبحار، فناصر خسرو يرى أنه إذا بلغ ماء النيل سبعة عشر ذراعاً كان هذا هو الحد العادي، فإذا نقص عن ذلك أو زاد أصاب الأرض القحط، وبالتالي يتعذر عن الدولة استحصال الخراج من الفلاحين[6]، أما القلقشندي والمقريزي يعتبران أن الحد العادي هو أربعة عشر ذراعاً فإذا زاد عن ذلك كان نذيراً بحلول كارثة الفيضان وإذا قل عن ذلك كان نذيراً بحلول القحط[7].

وفي السياق ذاته يمكن القول بأن الحد الذي يروي منه سائر بلاد مصر آنذاك حتى يفضل عن حاجتهم ويبقى عندهم قوت سنة أخرى ستة عشر ذراعاً، والنهايتان المخوفتان في الزيادة والنقصان هما الظمأ والاستبحار اثني عشر ذراعاً في النقصان وثمانية عشر ذراعاً في الزيادة[8].

---

(1) جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر، تحقيق: محمد حسين دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1992م، ص 1.

(2) ابن الفلانسي، المصدر السابق، ص 128؛ المقريزي، المصدر السابق 334/2.

(3) تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، جمال الشيال، القاهرة، (د.ط)، 1990م، ص 12 – 13.

(4) أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشا، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1978، ص 328/3 – 329.

(5) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 12 – 15.

(6) ناصر خسرو، سفر نامة، ترجمة: يحيى الخشاب، مطبوعات البنك العربي الدولي للمعلومات، القاهرة، ط2، 1970م، ص 62 – 64؛ ويقول الماوردي: الأذرع سبعة أقصرها القاضية ثم البوسنية ثم السوداء ثم الهاشمية، الصغرى وهي البلالية ثم الهاشمية الكبرى وهي الزيادية ثم العمرية ثم الميزانية، والذراع الهاشمية الكبرى تساوي ثمانية قبضات أي 46.2 سم، وهي الذراع المستعمل في كتب الفقهاء، ينظر: أبي الحسن علي بن محمد البصري، الأحكام السلطانية الولايات الدينية، مطبعة الوطن، القاهرة، (د.ط)، ص 86؛ أما القلقشندي فالذراع عنده يساوي ستة قبضات بقبضة إنسان معتدل كل قبضة أربع أصباع بالخنصر والبنصر والوسطى والسبابة وكل أصبع ستة شعرات معتدلات، ينظر القلقشندي، المصدر السابق 329/3 – 330.

(7) القلقشندي، المصدر السابق، 320/3؛ المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج1، مكتبة الثقافة العربية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، 103/1 – 104.

(8) المصدر نفسه، والجزء، ص 58.

فقد كان النيل مؤثراً في حدوث لمجاعات، فمثلاً قبيل دخول الفاطميين إلى مصر حدثت أزمة سنة (352 هـ / 963م) وذلك في عهد الدولة الإخشيدية، واستمرت إلى مجيء الفاطميين إليها، حيث حدث في تلك السنة أن توقفت زيادة النيل عن خمسة عشر ذراعاً وأربعة أصباع، فارتفعت الأسعار وتضاعفت أثمان البضائع، ونقص الخبز نتيجة لارتفاع سعر القمح، وفي السنة التالية نقص ارتفاع النيل حتى وصل ثلاثة عشر ذراعاً، فازداد الغلاء واشتعلت الفوضى بين الناس، ووقع النهب في الضياع والغلال[1].

وجدير بالذكر أنه دائماً ما ارتبطت المجاعات التي تنتج عن اضطراب مياه النيل بانتشار الأوبئة الفتاكة بين العامة، وذلك بسبب انعدام الوعي وإلقاء الموتى في النيل، فيتلوث الماء الذي يشربونه بتحلل هذه الجثث، ويفسر لنا المقريزي، بأنه عند ما يزيد ماء النيل تكثر زيادة الرطوبة والعفن، وعندما تقل زيادته يجف الهواء، مما يجعل الناس يشعرون بعطش شديد فيضطرون إلى شرب مياه رديئة، أو عندما تحدث فتن أو حروب، بمصر أو السودان ويموت خلق كثير وتتعفن الجثث، فيتعفن الماء وبالتالي يحدث الوباء[2]، وإلى ذلك كانت الكوارث الطبيعية التي يقصد بها الآفة التي تصيب الغلال كهبوب ريح تتلفها أو جراد يأكلها، وبالتالي تتناقص الغلات ويؤدي إلى حدوث الأزمات الاقتصادية[3].

2. العوامل البشرية:

تعود إلى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد؛ لأن كثير منهم يتقلدون المناصب القيادية في الدولة كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وغيرها، وهم غير مؤهلين لهذه المناصب، وقد حصلوا عليها إما عن طريق القوة أو الرشوة، وبدلاً من أن يهتموا بمصالح العباد وخطورة الأوضاع نراهم يهونون من شأنها ولا ينظرون إلا تحت أقدامهم وتحقيق مصالحهم الخاصة فقط[4].

كما يمكن إرجاع المجاعة والغلاء إلى اضطراب الأحوال، وانتشار الفوضى وبروز اللصوصية، ومدى استغلالهم لضعف السلطة المركزية وإدارة الدولة[5]، وكذلك الطمع عند بعض التجار إن لم يكن جلهم، وبذلك احتكارهم وتلاعبهم بالأسعار، ورفعها دون النظر إلى ما يقاسيه الفقراء والبسطاء، فضلاً عن اختلاف الأمن وانتشار السلب والنهب[6]، ولا يمكن إغفال دور التهديد بالغزو الخارجي في ارتفاع الأسعار، إذ قام القرامطة[7] بغزو بلاد الشام ونجحوا في هزيمة الجيش الفاطمي بدمشق سنة (360هـ/971م)، بل وحاصروا القاهرة وانهزموا عنها سنة (361هـ/972م)[8].

وكذلك عديد الثورات التي حدثت من سوء الإدارة الفاطمية آنذاك، فمثلاً ثورة أبي ركوة[9] التي كان بها أثر كبير في زيادة الأسعار واشتداد خوف الناس بخروج العساكر لحربه، وبات الناس في الشوارع

---

(1) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 12 – 13.

(2) المقريزي، الخطط، 46/1 – 47.

(3) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 12 – 15.

(4) المصدر نفسه، ص 13، 15، 16.

(5) المقريزي، اتعاظ الحنفا، 168/1.

(6) أحمد السيد الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية، دار التضامن للطباعة، بيروت، ط1، 1988م، ص 30.

(7) القرامطة تم تسميتهم بالقرامطة نسبة إلى رجل يقال له حمدان قرمط، وقد استجاب لدعوته رجال فسموا قرامطة وقرمطية، الغزالي، أبي محمد: فضائح الباطنية، المكتبة العصرية، (بيروت، 201\09)، ص 22.

(8) عبدالمنعم ماجد، ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها، (د.ن)، القاهرة، (د.ط)، 1968م، ص 115.

(9) أبو ركوة: ادعى أنه من بني أمية وخرج سنة (396ه/1005م) في عهد الحاكم بأمر الله والتف حوله بعض العربان والقبائل مثل بنو قرة ولواتة ومزته وزنادة، وأخذ برقة وهزم الحاكم فخرج لقتاله فضل بن صالح فهزمه أبو ركوة، واضطرب المصريون وزادت الأسعار ووصل إلى الجيزة فخاف الناس وباتوا في الشوارع، ينظر: المقريزي، الخطط، 286/2.

خوفاً من هجوم أبي ركوة وعساكره عليهم، واستمر القتال وضربت الفيوم ونهبت، وقد كلفت هذه الحرب ميزانية الدولة الكثير من الأموال للقضاء على هذه الثورة[1].

وقد لعب العنصر البشري افتعال الأزمات، وخصوصاً من كان له القوة والسيطرة، وذلك للحصول على المال والطمع في السلطة وخصوصاً بين عناصر الجيش، فمثلاً عنصر السودان كان لهم دور خطير، حيث كانت زوجة الخليفة الظاهر سودانية فاستمدوا قوتهم إلى جانب انشغال الخليفة بملذته، فاضطربت عامة الناس وخاصة التجار منهم بعد أن سولت نفس بعض زعماء الدولة لهم أن يصادروا التجار، فلذلك افتعلت الأزمة، واشتد الغلاء وفشت الأمراض ومات الكثير من عامة أهل مصر[2].

وفي خضم الفوضى والفساد عاث الجنود السودانيين فساداً طلباً للمال حتى وإن آل الأمر إلى نهب الناس، كما نهبوا خزانة السلطان، وكانوا قد طلبوا المبالغ الكبيرة بحجة حماية الدولة[3]، وهم من كان مسؤولاً عن تلك الأزمات التي آلت إلى الجوع والفقر[4].

وقد وصف المؤرخ المسبحي، تفاقم الأزمة حتى أن الناس انشغلوا عن الاحتفال بليلة الميلاد ولم يستطيعوا ممارسة عاداتهم في شراء الفواكه والحلوى لكثرة تفشي المرضى والوباء والموت فيهم، حتى أنه لم يكن "يخلو منزل من المرض وأوجاع الدم"[5].

وإلى جانب ذلك كان للتجار وسماسرة الغلال وطوائف المحتكرين والمربيين دور في وقوع الأزمات، فقد اتبع هؤلاء عادة شراء المحصول من المزارعين قبل أوان الحصاد، فإذا جمع المحصول كلفوا وكلائهم في الأرياف بنقلها إلى المخازن المعدّة لهذا الغرض، وهؤلاء كانوا ينتهزون أتفه الأسباب، فيحجزون الغلال عن السوق حتى يرتفع سعرها تبعاً لقانون العرض والطلب، ويرغموا الحكومة على تعديله لصالحهم[6]؛ لذلك تفشت وتزامنت تلك الأزمات وما نتج عنها من سلبيات في المجتمع المصري وخصوصاً عند تزامن الجانب البشري مع العامل الطبيعي الذي يُعد أصل الأزمة وتفشي ظواهرها.

ثانياً: الأزمة الاقتصادية في خلافة المستنصر بالله

عاشت مصر في أول عهد الخليفة المستنصر بالله حالة من الرخاء وسعة العيش، فقد ظهر ذلك واضحاً من خلال وصف كثير من الرحالة والمؤرخين لثروة الخليفة والناس، فإذا جئنا إلى ثروة الخليفة فقد كان له عمائر كثيرة تدر عليه المال الوفير، فقد شاهدها ناصر خسرو خلال رحلته إلى مصر سنة (438هـ/1046م) وقدرها بحدود ثمانية آلاف بيت وعشرون ألف دكان يؤجرها، وكان إيجارها يتراوح بين عشرة دنانير إلى دينارين شهريًّا فضلاً عن امتلاكه لمجموعة من الأربطة والحمامات والأبنية الأخرى الكثيرة التي لا حصر لها وكثير من قطع الأراضي الزراعية[7]، وأشار أيضاً أن الخليفة كان يحصل على الأموال الكثيرة من خلال اشتغاله بصناعة النسيج إذ كانت لديه مصانع تصنع فيها أنواعاً مختلفة من الأقمشة الحريرية الموشاة وغيرها، وكان العمال يعملون في هذه المصانع برضاهم لا عن طريق السخرة[8]، وهنالك مورد آخر كان يدر على الخليفة الأموال الوفيرة ألا وهي الخمس من كنوز

(1) يحيى بن سعيد الأنطاكي، صلة تاريخ أوتيخا، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، جروس برس، لبنان، (د.ط)، 1990م، 267/2 – 269.

(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، 149/2.

(3) المقريزي، الخطط 354/1.

(4) الأمير المختار عزالملك محمد بن عبيد الله المسبحي، أخبار مصر، تحقيق: وليم ميلود، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، (د.ط)، 1980، ص 48.

(5) المسبحي، المصدر السابق، ص 48.

(6) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د.ط)، 1998، ص 81.

(7) ناصر خسرو، المصدر السابق، ص 88 – 89.

(8) المصدر نفسه، ص 89.

مصر القديمة، يقول المقريزي: "بمصر كنوز يوسف – عليه السلام- وكنوز الملوك من قبله والملوك من بعده لأنه كان يكنز ما يفضل من النفقات والمؤن لنوائب الدهور"[1].

أما عن ثراء الناس يذكر المؤرخ ناصر خسرو أنه رأى بعينه أموالاً يمتلكها بعض المصريين من المسلمين والنصارى لو ذكرها أو وصفها لما صدقها أحد من العالمين، وضرب مثلاً على ذلك إذ بين أنه في سنة (439هـ/1047م) ولد للخليفة ولد فأمر الناس بإقامة الأفراح فزّينت المدينة والأسواق بزينة كثيرة[2]، وقد وصف خسرو أسواق مصر في بداية خلافة المستنصر بالله بأنها كانت أسواق عامرة بجميع أصناف المواد الغذائية من البقوليات والخضراوات والفواكه، وجميع أنواع الزهور، وهذا يدل على رخاء وغنى الناس[3].

مما تقدم يتضح أن مصر ق عاشت في المدة الأولى من خلافة المستنصر بالله برخاء، فضلاً عما كان بمصر من الكنوز والدفائن التي زادت الرخاء رخاءً.

ثالثاً: مجاعات ما قبل الشدة المستنصرية

بعد أن عاشت مصر في بداية خلافة المستنصر بالله في بحبوحة من العيش وسادها الهدوء والاستقرار، لكن البلاد وبعد مدة وبالتحديد في سنة (444هـ/ 1052م)، أصابها شر مستطير، فقد تعرضت إلى أزمة اقتصادية خانقة ناتجة عن قصر مياه النيل عن الحد اللازم لري الأرض، فارتفعت الأسعار ثم حدثت المجاعة التي صاحبها الوباء وكثيراً ما كانا متلازمين، إذ بعد انتشار القحط تحل الفوضى وتكثر الجرائم[4].

وهناك سبب آخر لهذه الأزمة يعود إلى تدخل أم المستنصر بالله في الحكم وسياستها في تقريب الوزراء وتغييرهم، مما أضعف سياسة الدولة، خصوصاً في عهد وزارة أبي محمد علي اليازوري الذي تقرب من أم المستنصر، فنال منصب أعمال ديوانها، وتولى الوزارة، فقد وقعت المجاعات في وزارته سنة (444هـ/1052م)، وفي سنة (446هـ/ 1054م) وفي سنة (447هـ/1055م)، وفي سنة 448هـ/1056م)، وسنة (450هـ/1058م) [5].

أدرك الوزير اليازوري خطأه فحاول معالجة الأزمة معالجة ارتجالية فقام بمصادرة ما في مغازي التجار من غلال وختم عليها، وأودعها في المخازن السلطانية[6]، كما عمل اليازوري على استيراد القمح وذلك بالتفاوض مع ملك الروم قسطنطين التاسع، ولكن بعد وفاته ومجيء (ثيودورة" عاقت إصدار القمح إلى بلاد مصر[7]، وهكذا تم القضاء على هذه الأزمة فترة مؤقتة فتوسع الناس لمدة عشرين شهراً[8]، إلا أنه عادت تلك المجاعات من جديد وخاصة بعد تدخل أم المستنصر في الحكم، خاصة بعد وفاة اليازوري، فكان قد عم الفساد، والجوع والغلاء بحيث لم تستطع أم المستنصر أن تعالج تلك المجاعات آنذاك، وقد لاحظ المقريزي ذلك عندما ذكر "إن سبب استفحال المجاعات هو اختلال أحوال المملكة وضعف السلطة المركزية"[9].

---

(1) المقريزي، الخطط، 86/1.

(2) ناصر خسرو، المصدر نفسه، ص 105.

(3) المصدر نفسه، ص 106.

(4) محمد بنعلي بن يوسف بن جلب بن مبسر، المنتقى من تاريخ مصر، تحقيق: أيمن فؤاد السيد، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، (د.ط)، 1981م، 6/2؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، 224/2.

(5) المصدر نفسه، 76/2.

(6) المقريزي، اتعاظ الحنفا 26/2؛ المقريزي، إغاثة الأمة 49 – 51.

(7) ساويرس بن المقفع، تاريخ البطارقة، تحقيق: عبدالعزيز جمال الدين، مكتبة مذبولي، القاهرة، ط1، 2006، 532/3.

(8) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 51؛ الاتعاظ، 226/2.

(9) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 42.

وقد تأزمت أمور الدولة الفاطمية إبان عهد الخليفة المستنصر بالله وسوء إدارته، وتحققاً لطمعه السياسي وسيطرته على مناطق أخرى، فكان قد دخل في حروب خاسرة وبتكاليف باهظة من الأموال، في حين يمكن النظر في حالة شبعه الذين يعانون الويلات، فكان على سبيل المثال، قد دخل في حرب مع الروم عندما رفضوا تقديمهم ومساعدته بالقمح شريطة إرسال جنود لحماية البيزنطيين، غير أن المستنصر بالله رفض ذلك، وأعد جيشاً لغزو بلاد الروم والتي نال فيها خسارة كبيرة[1]، كانت قد حدثت بعدها مجاعة سنة (447هـ/1055م) تزايد فيها الغلاء حتى بلغ كيس القمح ثمانية دنانير، وصار الخبز طرفة وكثر الموت في هذه المجاعة، وبذلك كثر الوباء[2].

فهذه المجاعات زاد من حدتها انتشار الأوبئة والأمراض، لا سيما الجدري الذي مات به كثيرون، إذ يذكر ابن تغرى بردي " في يوم مات ثمانية عشر ألف، وكان المستنصر بالله يكفّن بالعشرين ألفاً على حسابه، ويبدو أنه فنى ثلث أهل مصر"[3].

مما تقدم ذكره يمكن القول أن ازدياد حدة المجاعات في حكومة الخليفة المستنصر بالله قبيل الشدة المستنصرية، خصوصاً بعد وفاة الوزير اليازوري، كانت إيذاناً بقيام الفوضى وازدياد المجاعة، حيث تعاقبت الوزارات في الحكم دون أن تكون لها من النفوذ ما تكبح به الجند الذين زادوا حدة الفوضى والأزمات والتي سنتناولها فيما بعد.

المبحث الثاني: الشدة المستنصرية أسبابها – مظاهرها:

اصطلح على معرفتها باسم الشدة المستنصرية نظراً لحدوثها في خلافة المستنصر بالله الفاطمي، ومدتها سبع سنين (457 – 464هـ/1065 – 1072م)، وتعد أزمة عنيفة لم تر لها البلاد مثيلاً في العصر الفاطمي كله، وروعت الناس وجثمت على صدورهم ككابوس مخيف، فكان لها انعكاسات على سياسة الدولة الفاطمية.

أولاً: أسبابها:

1. ضعف السلطة المركزية:

يرجع سبب هذه الشدة التي آلت إلى أكبر المجاعات في العصر الفاطمي إلى ضعف شخصية المستنصر الذي ولّى الخلافة وعموره سبع سنوات[4]، فلذلك لم يستطع الخليفة بعد أن شبّ عن الطوق أن يستخلص صلاحياته من براثن الوزراء ورجال الإدارة والجند، مثلما فعل جده الحاكم بأمر الله، وظاهرة ضعف سلطة الخليفة التي أطلعت برأسها على استحياء في عهد الظاهر ظهرت هنا مكتملة الأبعاد، وكان قد وردها المقريزي على رأس العوامل التي أفضت إلى الشدة المستنصرية[5]، كما حال ضعف الخليفة دون سيطرته على طموح القواد ورجال البلاط الذين أخذوا يحبكون الدسائس، فلم يكن لهذا الخليفة من الحزم وقوة الشخصية ما يجعله قادراً على كبح جماح أصحاب الأطماع ومدبري الفتن، وليس هناك أدل على الفوضى واختلال الأمر وضعف الحكومة المركزية من أنه ولي الوزارة أربعون وزيراً في تسع سنوات، وكان البعض منهم يصرف بعد أيام قلائل، بل بعد يوم واحد من تقليده هذا المنصب[6].

(1) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 63.

(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، 230/2.

(3) ابن تغري بردي، المصدر السابق، 60/5.

(4) أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بنخلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار النهضة المصرية، القاهرة، (د.ط)، 1998م، 317/4.

(5) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 23.

(6) راشد البراوي، المرجع السابق، ص 88.

وعن ذلك ورد عن ابن الصيرفي إلى سوء الإدارة عند تولي أحد الوزراء وهو "العجمي" سنة (455هـ/ 1063م) فيقول "وليها والعزائم قد وهت، وأسباب الفساد قد بلغت الغاية وانتهت، والمراقبة قد نزرت وقلّت، والمهابة قد تلاشت واضمحلت"[1].

2. تزايد نفوذ العسكر

نشأ عن ضعف الخليفة، وتدهور نفوذ وزرائه فراغ سياسي، لم يملأه سوى العسكر، فقد كانوا بحكم تنظيمهم العسكري هم القوة الوحيدة في البلاد التي يمكن أن يكون لها صدىً في تقرير أمور البلاد، سواء لاعتبارات تملك السلاح والقوة أو سهولة التحرك بأوامر قادتهم، ووجد العسكريون على اختلاف طوائفهم في ضعف وتردي إدارة البلاد فرصتهم المواتية لتوسيع رقعة نفوذهم، وزيادة نصيبهم من ثروات البلاد، فطالبوا بزيادة رواتبهم وألحُّوا في ذلك حتى خلت خزائن الدولة، والتجأ الخليفة إلى بيع محتويات خزائنه لأجل تسديد رواتبهم، فأخذوها بأبخس الأثمان، ثم تمادى بهم الحال فاقتسموا ربع الأراضي المزروعة[2]، وبدأ صعود العسكريين السياسي منذ سنة (450هـ/ 1058) [3].

3. الصراع بين طوائف الجيش

عند مجيء الفاطميين إلى مصر(358هـ/969م) كان المغاربة المكون الوحيد للجيش ورجال الدولة، حيث اهتم الفاطميون بالقبائل المغربية القادمة معهم من شمال أفريقيا، ومنحوهم الثقة واستعملوهم في الوظائف العليا في الدولة، فاستفحل أمرهم حتى طغوا على سلطة الخلفاء الفاطميين الذين بدأوا يستشعرون خطرهم، ومن ثم كان تفكيرهم في استبدال العناصر المغربية بعناصر أخرى كالصقالبة والأتراك والسودان، مما أشعل نار الصراع بين هؤلاء جميعاً[4]، فكانت أقسام الجيش الفاطمي كالتالي:

- العناصر المغربية: وتضم قبائل البربر التي انتقلت إلى مصر مع الفتح الفاطمي وهي (كتامة – مصمودة – زويلة – البرقية).
- العناصر المشرقية: وتضم عناصر اصطنعها الخلفاء الفاطميين في مصر مثل: (الأتراك، الديلم، الأرمن، الأكراد).
- الرقيق: الرقيق البيض وهم الصقالبة، والرقيق السود وهم السودان) [5].

فكانت مكونات الجيش الفاطمي، كثيراً ما تقع بينهم الفتن والمشاكل، وذلك بحسب استخدامهم في البلاط الفاطمي من بعض الخلفاء وحواشيهم، ولعل أكبر صراع وفتنة هي التي وقعت بين طائفتي العبيد والأتراك، وكان قد برز في هذا الخضم شخصيتان لهما أثر كبير في إحداث هذه الفتنة وتطورها، ونقصد بذلك الطرف الأول أم المستنصر، وكانت في الأصل جارية من عبيد الشراء، والطرف الثاني ابن حمدان[6]، الذي تزعم الأتراك، وقد دفع حب أم المستنصر إلى الإكثار من شراء الجنود السود حتى صار عددهم كبير، وأولتهم عطفها وتأييدها[7].

---

(1) أمين الدين أبوالقاسم علي بن ميخب بن سليمان بن الصيرفي، الإشارة لمن نال الوزارة، تحقيق: أيمن فؤاد السيد، الدار المصرية اللبنانية، (د.م) (د.ط)، (د.ت)، ص 50.

(2) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 51.

(3) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 22 – 23؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا 262/2 – 263.

(4) نجوى كمال كيرة، الجواري والغلمان في مصر في العصرين الفاطمي والأيوبي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، (د.ط)، 2007م 95/1.

(5) عبدالرحمن زكي، الجيش المصري في العصر الإسلامي من الفتح العربي إلى معركة المنصورة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، 87/1.

(6) هو محمد الحسن بن أبي عبدالله الحسين بن حمدان، من نسل الحمدانيين الذين هربوا إلى مصر بعد قضاء البويهيين على دولتهم في الموصل فجعل المستنصر ابن حمدان من كبار قواده وعينه في ولاية دمشق سنة (433هـ/1041م)، كما منحه لقب ناصر الدولة، ولكن استداد ناصر الدولة في الدولة الفاطمية ظهر منذ أن تزعم الأتراك، وبدأت زعامته لهم في الانحياز ضد العبيد الذين كانت تناصرهم أم المستنصر بالله، ينظر: عبدالمنعم ماجد، الإمام المستنصر بالله الفاطمي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، (د.ط)، 1961، ص 174.

(7) راشد البراوي، المرجع السابق، ص 89.

ولم يكن لابنها من بعد النظر القدر الذي يسمح له بإدراك العواقب التي تترتب على هذه السياسية، وأصبحت بذلك تحرض العبيد على الأتراك الذين كانوا قد استنكروا من قبل الخليفة المستنصر، حتى ظهر التنافس والتشاحن بينهم، مما كان له أسوء الأزمة في حالة مصر الداخلية[1]، فكانوا قد اشتبكوا في عدة وقائع انتهت باندحار العبيد عند الجيزة وتقهقرهم إلى الصعيد فعاثوا فيه فساداً[2]، وأسفر هذا النزاع عن ضياع هيبة الخليفة الفاطمي وسلطته على البلاد التي أصبحت قسمة بين العبيد في الصعيد، و"ناصر الدولة" في الوجه البحري، ثم ما لبث ناصر الدولة أن دخل الفسطاط وسيطر عليها ولم يعد للمستنصر حياله حولٌ ولا قوة، فبالغ ناصر الدولة في إهانة الخليفة وأمه وأمسك بزمام الأمور حتى دبر الأتراك مقتله سنة (465هـ/1073م) [3].

وعلى أية حال قد انعكست هذه الأحداث على الأسعار فتصاعدت تصاعداً خطيراً حتى وصل سعر القمح سنة (461هـ/1069م) إلى مائة دينار للأردب الواحد، وعظم الجوع وامتدت أيدي الجند إلى نهب الأهالي، وفر كثير من أهل القاهرة والفسطاط إلى الشام والعراق والمغرب، وقيل أن أم المستنصر نفسها فرت إلى بغداد[4]، وعظم البلاء بالعامة والخاصة، ولم ينج منها المستنصر نفسه الذي آل أمره إلى أن باع كل ما في قصره من دخائر وتحف وثياب، وأثاث وسلاح، وصار يجلس على حصير[5].

ويمكن القول بأن العامل البشري له دور عميق في إطالة عمر هذه الأزمة والتي كانت من سنة (457هـ إلى 464هـ) وكان هذه السنين السبع يمد النيل فيها ويطلع وينزل، فلا يجد من يزرع أراضي مصر من اختلاف العسكر وانقطاع الطرقات في البر والبحر إلا بالخفارة الثقيلة، ولم يكن هذا الغلاء الشديد راجعاً في معظمه إلى قصور النيل، وإنما كان السبب الأساسي اختلاف الكلمة وانعدام الأمن والحروب الناشئة بين طوائف الجند، وصارت الأراضي بائرة، لم تزرع من عدم الرجال، فكان الجندي يخرج بنفسه هو جماعته يحرثون ويزرعون في البلاد لعدم وجود الفلاحين[6].

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن العوامل الطبيعية لم تكن عامل رئيس في سنين الشدة المستنصرية، حيث لا نستطيع أن نقول على نقصان منسوب نهر النيل، بل أن النيل قد بلغ حد الوفاء في بعض سنين الأزمة، لذا فإننا لا نحمل العامل الطبيعي الجزء الأكبر من تلك الأزمة العتية، وهذا ما أكده عديد المؤرخين[7]، كما رأينا سابقاً بأن العوامل البشرية هي الرئيسية في حدوث الأزمات والمجاعات زمن الخليفة المستنصر بالله، وأنها تحتل مكان الصدارة في أسباب الشدة.

(1) محمد جمال الدين سرور، الدولة الفاطمية في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط)، 2005م، ص 101.

(2) محمد بركات البيلي: الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر الإسلامية، مكتبة نهضة الشرق، مطبعة جامعة القاهرة، (القاهرة، د.ت.)، ص 90.

(3) ابن ميسر: مصدر سابق 18/2.

(4) المصدر نفسه، 20/2 – 21.

(5) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 25.

(6) محمد بن أحمد ابن إياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (د.ط)، 2008م، ص 61.

(7) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 19 – 25، ابن الصيرفي، المصدر السابق، 76؛ ابن إياس الحنفي، المصدر السابق، 24/1 – 25.

ثانياً: مظاهرها

1. غلاء المعيشة

كان من أول مظاهر الأزمة ظاهرة الغلاء وارتفاع أسعار الحبوب والمواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً، وقد ورد عند النويري في هذا الشأن "أن رغيف الخبز بيع بأربعة عشر دينار، وبيع أردب القمح بمائتي دينار"[1].

واشتد الغلاء حتى بيعت البيضة بعشرة دراهم[2]، وأكل الناس الجيف[3]، فوقف الناس في الطرقات يقتلون من يظفرون به وأكل القوم بعضهم بعضاً[4]، وذلك لتأزم المجاعة والقحط الشديد، ويحدد المقريزي بأن الغلاء تامن مع بداية الشدة المستنصرية ويصفه بقوله "الغذاء الذي فحش أمره وشنع ذكره، وكان أمده سبع سنين"[5]، في حين يذكر السيوطي على أنه في سنة ستين وأربعمائة كان ابتداء الغلاء بمصر الذي لم يسمع بمثله في الدهور من عهد يوسف الصديق – عليه السلام- واشتد القحط والغلاء والوباء سبع سنين متوالية[6].

2. الفوضى واللصوصية

صاحبت ظاهرة الفوضى واللصوصية، واخلال الأمن وانعدامه هذه الشدة، وهذا كان من ضعف الحكومة، حيث عمت السرقات والنهب، وتهيأت الفرصة أمام الأشرار، وقطاع الطرق، وفقراء البدو، ولم يتورع أحد عن الاعتداء على غيره، أما السبل وطرق المواصلات بالبر والنيل فانقطعت بسبب تعرض المسافرين وغيرهم لاعتداء الجند واللصوص، وخربت أحياء بأكملها في الفسطاط وحرقت دور كثيرة بها وتعطلت التجارة والصناعة[7].

وفي الخضم ذاته قد أصبح الضعف السياسي بيئة حاضنة للفوضى، التي أسهمت بتواجد اللصوص ودعمهم أحياناً للمصالح السياسية والدفاعية خصوصاً بعد ظهور الصراعات والفتن بين طوائف الجيش الفاطمي.

وقد تفشت ظاهرة السرقة حتى امتدت أيديهم إلى قصر الخليفة وتم تجريده من كل سلطاته وأمواله، وأسقطت هيبته أمام الرعية، وأجبره ابن حمدان والأتراك على أن يبيع ما في خزانته حتى أمست خزائنه فارغة[8]، وقد فقد الخليفة المستنصر كل ثرواته من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة، كما نهبت المكتبات وسرقت الكتب وبيعت بأثمان بخسة، وبلغ الأمر بابن حمدان أنه أخذ يراسل الدول الأخرى باعتباره صاحب مصر، فأهدى سنة (463هـ) إلى متملك الروم هدية جليلة تساوي نحو أربعين ألف دينار تشمل أواني البلور والأنواع الفاخرة من الثياب، ويبدو ذلك مما نهب من خزائن القصر[9].

---

(1) شهاب الدين أحمد النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: نجيب مصطفى فواز وحكمت فواز، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 2004، 69/26.

(2) المرجع نفسه، والصفحة.

(3) ابن ميسر، المصدر السابق، ص 19.

(4) المقريزي، الخطط، 337/1.

(5) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 29.

(6) جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، (د.ط)، 1968م، 287/2-288.

(7) راشد البراوي، المرجع السابق، ص 95 – 96.

(8) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 82، المقريزي، خطط، 415/1، ابن ثغر البردي، النجوم الزاهرة، 4/5.

(9) القاضي الرشيد بن الزبير، الذخائر والتحف، تحقيق: محمد حميد الله، سلسلة التراث العربي، الكويت، (د.ط)، 1959م، ص 85 – 86.

وأشار المقريزي عن عملية النهب التي لحقت بالشدة المستنصرية فيقول: "ويتعجب بأن الحكومة كانت تغض الطرف عما ينهبه الجند من قصور الخليفة، لئلا يمتد شرهم إلى الشعب، فيزيدونه بؤساً وشقاء، فلم تعترضهم الدولة، ولم تلتفت إلى قدر الكنوز التي كانوا ينهبونها، بل جعلتها هي وغيرها فداء لأموال المسلمين، وحفظاً لما في منازلهم"[1]، ولعل الحكومة كانت تبغي بسكوتها هذا أن تتق شر ثورة الشعب، وقيام حرب أهلية، تهلك الحرث والنسل[2].

3. الأوبئة:

حلت ببلاد مصر أثناء خلافة المستنصر بالله مجموعة من الأوبئة، كانت ذات تأثير واضح، معظمها كان مصاحباً للمجاعات، وكان قد عم الوباء والقحط في عهد المستنصر بالله منذ سنة (446 هـ/ 1054م)، وكان أطول وباء عرفته مصر في العصور الوسطى، وامتد حوالي ثماني سنين من سنة (446هـ إلى 454هـ/ 1054 - 1062)[3]، فكانت في هذه السنين قد حل بمصر مجاعة كما ذكر آنفاً وباء شديد، أودى بحياة الكثيرين وخاصة في عامي (447هـ- 448هـ/1055 - 1056) وكانت الوفيات تقدر يوميًّا إلى ألف شخص[4]، ويذكر أن ثلاثة من اللصوص كانوا قد نقبوا بعض الدور أثناء سرقاتهم فوجودا عند الصباح موتى، أحدهم على باب النقبة، والثاني على رأس الدرجة، والثالث على كورها[5].

وكان الجدري من أخطر الأمراض وأوسعها انتشاراً، فقد حصدت أرواح تقدّر يوميًّا بثمانية عشر ألف، وقيل أنه مات مليون وستمائة وخمسون ألف، فكانت الأسواق لا يرى فيها أحد[6]، وعادت المصائب بعدها بسنوات ففي (456هـ) حل الطاعون بمصر فمات منه أعداد كثيرة تقدر بألف شخص يوميًّا[7].

أما عن الأوبئة أثناء الشدة، فحدّث ولا حرج، فقد شاعت الأمراض وانتشرت بين الناس، ومات بها الكثير، فلم تكتف الطبيعة بما حل بالناس من جوع بل زادتهم بؤساً وشقاءً، كما لم يكتف الجند بما نزل بالناس من تصاريف الطبيعة، بل لجئوا إلى نهبهم وسلبهم ما يملكون، ففر من مصر سنة (462هـ/ 1069م) خلق كثير إلى الأمصار المجاورة، ففي خلال السبع سنين من الشدة جاء الوباء فحصد الأرواح بمنجله حصداً ذريعاً، فكان يكتسح الديار داراً بعد دار، ولم يكن هناك فرق بين عظيم وحقير، بل نالت المصيبة الجميع على السواء[8].

ويصف ابن ميسر مصر من خلال هذه الظاهرة فيقول: "عظم الجوع وتزايد الموتان، واشتد الوباء بالقاهرة ومصر، حتى أنه كان يموت الواحد من أهل البيت، فلا يمضي اليوم أو الليلة حتى يموت جميع من فيه، وامتدت حِدَّة السطو والنهب للعامة وخاصة من قبل أيدي الجند المتحكمين في حكومة الخلافة الفاطمية"[9].

أما ابن أياس فيصف أحوال البلاد في تلك الأزمة فيذكر: "فنى أهل مصر نحو الثلث، فكان الجندي يتوجه بنفسه، هو ومن بقي معه من خشداشيته[10]، وينزل بلده، ويحرث هو وخشداشيته ويزرعون من

(1) المقريزي، الخطط، 376/1.
(2) المصدر نفسه، 377/2.
(3) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1981، ص 171.
(4) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 64.
(5) ابن تغري بردى، المصدر السابق، 59/5.
(6) عبدالمنعم ماجد، الإمام المستنصر بالله، ص 159.
(7) ابن تغري بردي، المصدر السابق، 75/5.
(8) حسن إبراهيم حسن، الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، (د.ط)، 1932، ص 252.
(9) ابن ميس، المصدر السابق، ص 36.
(10) خشداشيته: تعني أتباعه وحاشيته، ومن هم تحت سيطرته.

الأرض، واستمر هذا الفناء يعمل في الناس نحو عشرة أشهر، حتى قيل كان الرجل يمشي من جامع ابن طولون إلى بابي زويلة، فلم تر في وجهه إنساناً يمشي في الطرقات"[1].

واستمر الناس في معاناتهم، ففي سنة (464هـ/ 1071م) وقع الوباء فألقى الناس موتاهم في النيل بغير أكفان، أدى ذلك إلى تلوث المياه التي يشربها الناس[2].

مما تقدم يمكن القول إن المظاهر السيئة كانت قد تبعت الشدة المستنصرية، وعدم علاجها والتصدي لأي خطر حل بالناس من مجاعات وأوبئة، كان مرده إلى ضعف شخصية الخليفة الذي كان قد اتبع اللهو وملذاته الخاصة، في حين أن بداية حكمه كانت الأحوال جيدة والناس في ترف خصوصاً من حاشية هذا الخليفة، ولربما كان هذا هو السبب في الإهمال وعدم السيطرة على الحكومة والبلاط الفاطمي آنذاك.

كما يمكن القول بأنه اقتصرت بعض الحلول في أيادي الوزراء أنفسهم وخاصة في فترة الوزير اليازوري الذي تصدى لبعض المجاعات، وبعد وفاته لم يكن هناك وزير قوي لذلك تفاقمت الأوضاع على مختلف الصُّعد.

فبقى الحال كما هو عليه ولم تُحل مشاكل الأزمة إلا بمقتل ابن حمدان سنة (465هـ/ 1072م) وأن ظلت حالة البلاد في اضطراب حتى قدوم "بدر الجمالي" إلى مصر سنة (466هـ/1073م) [3].

والدليل على ضعف الحكومة في أواخر عهد الخليفة المستنصر وضعف شخصيته في السيطرة على هذه المجاعات، والتصدي لها، أنه عندما استدعى المستنصر بالله بدر الجمالي لم يمضي زمن طويل على وصوله وتوليه الوزارة حتى عاد الرخاء تدريجيًّا، إذ ضرب الوزير الجديد على أيدي دعاة الفتنة وعناصر الشر والفساد، بيد من حديد، وكان قد اهتم بالفلاحين وخفف عنهم أعبائهم، فهدأت الأحوال واستقرت الأمور وعاد الفلاح المصري إلى حقله وعاد الإنتاج واستقرت الأسعار بالأسواق وسهلت المعيشة على العامة[4].

(1) ابن إياس الحنفي، المصدر السابق، 218/1.
(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، 307/2.
(3) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 68.
(4) راشد البراوي، المرجع السابق، ص 96.

المبحث الثالث: نتائج الأزمة وآثارها

أولاً: نتائج الأزمة

كان لهذه الأزمة الطاحنة نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية.

1. النتائج السياسية: والمتمثلة في الآتي:

أ) **ضعف السلطة المركزية**: هذه السلطة يكون نجاحها من عدمه المقياس لحالة البلاد وخاصة وقت المجاعات والأزمات التي يفترض أن تلعب دوراً مهماً في تحجيم الأضرار الناجمة عنها والتصدي إلى ما ينتج عن سلوك ومظاهر من جراء تلك الأزمة[1].

ب) **الهيمنة على السلطة**: وجد العسكريون ضالتهم في السيطرة على البلاد، وخاصة في ظل الاضطراب الذي تزايد مع بداية الشدة المستنصرية، وهذا ما زاد الطين بلة من فوضى وسوء الفتن لأن الوجود العسكري كان بداخله طوائف مختلفة من الجند كلًّا حسب دعمه، الأمر الذي ثم فيه تجريد الخليفة من كل سلطاته وأمواله[2].

ج) **الانتقال إلى عصر الوزراء**: وذلك لعدم تمكن الخليفة من السيطرة على زمام الأمور، فوجب استدعاء الوزير بدر الجمالي الذي استطاع أن يسيطر على الوضع في الحكومة آنذاك، فعادت البلاد إلى هيبتها، وبهذا انتقلت الدولة الفاطمية على عصر جديد وهو عصر الوزراء العظام الذي دشن فيه الوزير الجمالي عديد الاصطلاحات دون تدخل الخليفة فيها، وهذا العصر اتسم بسيطرة الوزراء واستبدادهم بمختلف الأمور، ولم يكتف الوزراء بمنح الاقطاعات لأنفسهم، بل تصرفوا في منحها للاستكثار من الأنصار حتى يتمكنوا من الوصول إلى مطامعهم الشخصية في السلطة والرئاسة[3].

2. النتائج الاجتماعية

أ) **الانتقال والهجرة**: فقد كانت فترة الشدة المستنصرية وما نتج عنها من أوبئة وأمراض معدية، الأمر الذي ساعد في هجرة الناس إلى خارج البلاد نتج عن ذلك خلخلة الكثافة السكانية خاصة في الأراضي الزراعية، وما أدى إلى الفراغ فيها، إذ تمكن بعدها الجند والعسكريون من محلهم آنذاك[4].

ب) كما يمكن أن نستنتج أن الغلاء المعيشي وتزايد معدلات الفقر في البلاد من خلال الفوضى العارمة والقحط أدت على تدني مستوى المعيشة حتى أصبحوا عاجزين عن قوت يومهم.

3. النتائج الاقتصادية:

أ) تضاءل إيرادات الدولة خلال سنوات الأزمة، حيث لم تعد تجبي وتدفع إلى بيت المال فضالً عن زيادة الضرائب، ونكبة الزراعة، مما أدى إلى تفشي الفقر والجوع ونقص إيرادات الضرائب العقارية[5].

(1) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 75.
(2) المرجع نفسه، ص 76.
(3) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 122.
(4) المقريزي، الخطط، 337/1.
(5) المصدر نفسه، 415/1؛ راشد البراوي، المرجع السابق، ص 98.

ب) من الخسائر التي منيت بها البلاد أثناء الشدة العظمى تلك النفائس التي أخرجت من قصور المستنصر بالله، وكذلك حلي ومعادن ثمينة وأواني ذهبية وغيرها[1]، وما كان لذلك من انهيار النظام الاقتصادي بحيث يمثل الرصيد النقدي والعيني للخلافة الفاطمية.

ومن خلال هذه النتائج يمكن التطرق إلى الآثار المترتبة على هذه الشدة.

أولاً: الآثار السياسية:

أدت حالة الفوضى والاضطراب التي كانت تسود البلاد وقت المجاعات بسبب ضعف السلطة المركزية، إلى تسبب حالة الأمن بالبلاد وكثيراً ما يكون وراء اضطراب حالة الأمن طوائف الجند والعربان، الذين استعانوا بقوتهم المسلحة للحصول على أكبر قدر من الغذاء والمكاسب المادية، فقد كان اضطراب الأمن، وانتشار السلب والنهب في الطرقات من المظاهر المصاحبة بصفة عامة، والمجاعة التي حدثت في فترة الشدة المستنصرية بصفة خاصة[2].

فقد عاشت البلاد حالة من الفوضى الشاملة أثناء الشدة المستنصرية بسبب اضطراب الجند ومنازعاتهم، وامتدت أيديهم إلى النهب فخرج الأمر عن الحد[3].

وقد كان الضعف السياسي الذي كان قائماً فترة الشدة المستنصرية، ولمَا أحدثته الأوبئة والمجاعات، ربما يكون قد أمد عمر النزاع الطائفي الفئوي والذي كان مدعوماً من وسط الحاشية والبلاط الفاطمي.

ومما لا شك فيه أن تأثير المجاعات والأوبئة والفوضى في الشارع الفاطمي كان ينذر بالتغيير السياسي، الأمر الذي جعل الخليفة يستنجد بالوزير بدر الدين الجمالي لأنقاد حالة البلاد في تلك الفترة، وبذلك أصبح الطريق والانتقال في السيادة الفاطمية من عصر الخلفاء إلى عصر الوزراء العظام، وزراء السيوف والتفويض، وأصبح السلطان الفعلي منذ ذلك الوقت في أيديهم وتوارى الخلفاء في الظل[4].

وتفشي الجوع والمرض في المجتمع المصري كان قد جلب الاختلال الأمني وانعدامه بصورة مطلقة، فقد اشتد خوف الناس في ظل ذلك، لازدياد حالات الخطف والسطو على الناس أنفسهم، فكثر الخطف والقتل في الطرقات ليلاً ونهاراً فأصبحت الطرق والمواصلات البحرية النيلية غير آمنة بسبب تعرض المسافرين لنهب اللصوص واعتداء الجند[5]، وفي هذا الصدد يذكر ابن تغري بردي إذ يقول: "إن الجنود السودان يقفون في الأزمة يخطفون النساء بالكلاليب ويشرّحون لحومهن ويأكلونها"[6].

وفي ذات السياق يُذكر: "أنه نزل أحد الوزراء عن بغلة فغفل الغلام عنها لضعفه من الجوع، فأخذها ثلاثة فذبحوها وأكلوها أخذوا، وطلبوا فما أصبحوا إلا وعظامهم بادية، وقد أخذ الناس لحومهم فأكلوها"[7]، وما آل إليه أيضاً من تأثير المجاعات حتى على بعض خواص الدولة وحواشيها، وهذا يذكر أن رجل دخل الحمام، فقال له الحمَّامي: من تريد أن يخدمك، سعد الدولة، أو عز الدولة، أو فخر الدولة، فقال له الرجل: أتهزأ بي، فقال: لا والله، انظر إليهم، فنظر فإذا أعيان الدولة ورؤساؤها صاروا يخدمون الناس في الحمام[8].

([1]) المقريزي، الخطط، 415/1.

([2]) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 101.

([3]) المقريزي، الخطط، 337/1.

([4]) محمد حمدي المناوي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، مكتبة الدراسات التاريخية، دار المعارف، مصر، (د.ط)، 1970م، ص 33 – 34.

([5]) راشد البزاوي، المرجع السابق، ص 95 – 96.

([6]) ابن تغري بردي، المصدر السابق، 20/5.

([7]) المصدر نفسه، 23/5.

([8]) ابن تغري بردي، المصدر السابق، 19/4.

وما تقدم من روايات سابقة قد تكون مشكوك في صحتها رغم المؤرخين كانوا قد تداولوها في كتبهم، إلا أنها يمكن أن تكون قريبة من الواقع آنذاك، تحمل وتعكس صورة المجاعات ومدى تأثيرها على الوضع السائد.

فضلاً على أنه قد ترتب على هذه المجاعات اهتزاز هيبة الدولة، وكأنها جرس الخطر المحدق بانهيار الدولة الفاطمية، وذلك من خلال تأثيرها من السياسية الخارجية وحدود الخلافة في أفريقية وصقلية، وبدأت تفقد العديد من أراضيها وأماكنها، فقد توقف ضرب السكة باسم الخليفة المستنصر بالله في المغرب، تحديداً المهدية، حيث قطع المعز بن باديس الخطبة الفاطمية، وكذلك منذ سنة (457هـ) لم تضرب سكة باسم المستنصر في جزيرة صقلية، وآخر ما ضرب فيه سكة سنة (456هـ) [1]، وأرجع ذلك إلى عجز الخليفة المستنصر بالله عن أداء ما طلبه من أموال بسبب الشدة، نتج عن ذلك أن بان الثمنه[2] قد تعاون وفتح الأبواب للفرنج[3]، كما انقطعت الدعوة الفاطمية بالحجاز، يذكر الذهبي "إن تمرد الحجاز يعود إلى زلة المصريين بالقحط والمجاعات المفرطة وانشغالهم بأنفسهم حتى أكل بعضهم بعضاً"[4].

ثانياً: الآثار الاجتماعية

شهدت المجاعات انتفاضات للسكان في شكل مظاهرات خرجت تجوب الشوارع مطالبة الخلفاء بتوفير الأقوات للشعب والنظر في مصالح الرعية، مثلما في خلافة الخليفة الحاكم بأمر الله، أو الظاهر لإعزاز دين الله، وكذلك المظاهرات في عهد الخليفة المستنصر بالله[5].

إلا أن الشعب لم يقم بثورة للتخلص من هذه الأوضاع المتردية، ويرجع سبب ذلك إلى قوة نظام يقرب من الاسترقاق، والرعب الذي أثاره في نفوس سكان المناطق الزراعية، هو الاستبداد، وطوائف الجند والضعف الشديد المترتب على النكبات التي أصابت السكان حتى أصبحت شيئاً شبه عادي ومألوف لهم[6]، ولا شك أن المجاعات والأوبئة كانت تشغل الناس عن الاهتمام بالاحتفالات الموسمية والمواكب، فضلاً عن الاحتفالات الخاصة بوفاء النيل لم تكن تعمل أثناء المجاعات.

كما أن المجتمع المصري مجتمعاً زراعياً تتمحور أنشطة سكانه حول الزراعة، فإن التغيرات التي طرأت على الملكية الزراعية أثرت يقيناً على تركيب القوى الاجتماعية في مصر منذ الشدة المستنصرية، فإن هذا المجتمع في العصر الفاطمي ينقسم إلى فئة محدودة تملك كل شيء، وتتمتع بكل شيء وأغلبية عظمى لا تملك أي شيء، فإن هذه التغيرات قد أدت إلى زيادة حدة التقسيم[7].

ومن أهم معالم هذه التغيرات الاجتماعية ظهور العسكريين كقوة اجتماعية لها دورها وأهميتها في المجتمع المصري، خاصة منذ اتجاههم للتعامل المباشر مع الحياة الزراعية سواء كمتقبلين أو كملاك[8]، فالمجاعات نشرت الفقر بين سكان الريف وأزهقت الأوبئة الكثير من أرواح الفلاحين، وأصبح الأمراء والأجناد هم فقط القادرون على المزايدة على الاقطاعات، وبذلك أصبح المقطعون العسكريون هم أصحاب اليد العليا في البلاد سياسيًّا واقتصاديًّا، فمنهم الوزراء، وقواد الجيش، ولم يؤد

(1) عبدالمنعم ماجد، ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها، ص 284 – 286.

(2) أحد الولاة المستقلين بالجزيرة يسعى إلى تمليك النورمان لصقلية، ينظر: أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 117.

(3) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، 214/6.

(4) عبدالمنعم ماجد، ظهور خلافة الفاطميين، ص 289 وما بعدها.

(5) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 128.

(6) المرجع نفسه، والصفحة.

(7) راشد البراوي، المرجع السابق، ص 116.

(8) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 130.

هذا التطور فقط إلى القضاء على كبار الملاك الزراعيين الذي كانوا يتزايدون على قبالات[1] الأرضي، بل أيضاً قضى على شراء الطبقات التقليدية كالأمراء والأشراف الذين فقدوا ثرواتهم أثناء المجاعات بسبب النهب وارتفاع الأسعار، حتى أن الأشراف المتغالبين كانوا يحاولون أثناء الشدة الحصول على كسرة الخبز في مقابل العمل في أحد الحمامات[2]، لذلك اندثرت طبقة الأشراف والأمراء بعد سيطرة الوزراء الذي تعمدوا تقليص سلطات البيت الخلافي وثرواته، واستعانوا بالمقابل بالأجناد وكبار موظفي الدواوين في محاولتهم كسب قدر من الأنصار بالهبات والأعطيات والرشوة.

وإلى جانب العسكريين وكبار الموظفين، ظهر التجار كقوة اجتماعية ومادية مؤثرة، فقد نجحوا في أن يحققوا أرباحاً خيالية، فكان السبب الرئيس وراء تراكم ثرواتهم يعدو بالدرجة الأولى على فوارق الأسعار قبل المجاعات وبعدها، فقد حاز هؤلاء التجار على معظم النقد الذهبي والفضي والأمتعة والجواهر التي تعد مخزناً للقيمة، فأعادوا استثمارها بعد المجاعات حين عادت الأوضاع إلى طبيعتها، فاستردت العملة قيمتها المنهارة[3].

وقد أدى الثراء الذي أصابه العسكريون والتجار وكبار موظفي الدواوين إلى انتشار مظاهر الترف في المجتمع، وعلى الجانب الآخر ازدياد حالة الفقر، أي الطبقة السفلى أو الدنيا في المجتمع آنذاك قد أصبحوا أجراء لدى المقطعين من الأمراء والأجناد، فقد كان مستوى العمال الزراعيين غاية في الاضمحلال خاصة إذا ما قورن بالأغنياء وكبار الملاك[4].

مما تقدم ذكره يمكن أن نفسر ذلك باتساع الهوة بين الطبقات، فكاد يكون المجتمع المصري منقسم إلى طبقتين، الدنيا، والعليا، بعدما كان هناك طبقات كثيرة من الأشراف والأمراء وغيرهم، وهذا كان من تأثير المجاعات على هذه الطبقات.

كما كان للمجاعات تأثيرها على التركيب الديموغرافي للسكان، حيث أن تلك المجاعات التي حدثت بالمجتمع المصري في عهد الفاطميين وخاصة فترة الشدة المستنصرية، أنها كانت تؤدي في غالب الأحوال إلى انتشارها عادة إلى انعدام الوعي وخاصة بين سكان الريف المصري بسبب الجهل وانتشار الشعوذة[5]، ويُعد الطاعون أخطر هذه الأوبئة، فهو مرض سريع الانتشار ما ينتج عنه موت أعداد كثيرة بين السكان، وبالتالي حصلت عملية الهجرة من هذه البلاد إلى بلدان أخرى مثل الشام والعراق[6].

ثالثاً: الآثار الاقتصادية

كانت الآثار الاقتصادية للجماعات بعيدة الأثر في المجتمع المصري، فقد أثرت بشكل أو بآخر على مجمل الحالة المالية للخلافة الفاطمية، إذ أن الخزانة العامة كانت تعتمد في تمويلها على المصادر الضريبية سواء كانت مالية أو عينية، تأتي بشكل أساسي من ضرائب الأراضي الزراعية، إضافة إلى ضرائب الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية[7].

---

(1) هو نظام يعرف بنظام الالتزام أو الضمانات، حيث كانت الأراضي الزراعية تمنح لراغبي زراعتها نظير دفع مبلغ معين متفق عليه من قبل الدولة يدفعه المقطع، ويطلق عليه الضمان، ينظر: نجوى كيرة، الجواري والغلمان، ص 135.

(2) ستانلي بول، سيرة القاهرة، ترجمة: حسن إبراهيم حسن، وعلي إبراهيم حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د.ط)، 2012م، ص 142.

(3) أحمد المصاوي، المرجع السابق، ص 131.

(4) المرجع نفسه، ص 134 وما بعدها.

(5) نبيلة محمد أحمد، الخدمات الطبية من مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى الفتح العثماني، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1998م)، ص 128.

(6) المقريزي، الخطط، 336/3.

(7) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 133.

كما أثرت المجاعات في اختفاء وارتفاع الأسعار، وذلك من حيث احتكار التجارة وتحكمهم في عرض السلع لندرتها، وتُعد من أهم العوامل في ارتفاع الأسعار خاصة وأن إنتاج مصر من الحبوب في حالة وفاء الفيضان كان يكفيها لمدة عامين، ويمكن تتبع حالات التحكم في عرض الحبوب منذ قيام تجار الجملة بشراء الحبوب وهي بعد لا تزال محصولاً في الأراضي عن طريق تسديد ثمنها مقدماً للفلاح حتى يتسنى له شراء البذور ودفع الضرائب المقررة عليه، ويقوم هؤلاء بخزن الغلال حتى إذا ما ارتفعت الأسعار قاموا ببيعها[1]، فيذكر أن تاجر قبطي من أثرياء مصر، التجأ إليه أحد الخلفاء عند انخفاض الفيضان ليعطيه ما يستطيع من الغلة إما نقداً أو قرضاً، فقال له التجار إن لديه من الغلة ما يكفي إطعام أهل القاهرة ست سنوات[2].

وهذا قد يكون مبالغاً فيه، ولكن لا يمكن أن نغض الطرف عن قدرة كبار التجار على خزن الغلال واحتكارها بحكم قوتهم التمويلية الضخمة.

على الرغم من أن حكومة الخلفاء قبيل الشدة وتحديداً في عهد الوزير اليازوري بالاستيلاء على مخازن الغلال الخاصة بالتجار وبيعها بسعر معقول، غير أن هذه العلاجات لم تستمر خصوصاً في توالي الأزمات والمجاعات وخاصة في الشدة المستنصرية، التي تضررت منها الدولة الفاطمية، وكذلك تواصل التجار وهيمنتهم على الاقتصاد الفاطمي في ظل ضعف الإدارة المركزية[3].

فمثلاً قد تأثرت أسعار السلع الغذائية بارتفاع سعر القمح ومشتقاته والذي يعد الغذاء الرئيس للسكان، حيث سجل سعر القمح أعلى معدلات التضخم المعروفة في العصر الفاطمي، وخصوصاً في خلافة المستنصر بالله - فترة الشدة العظمى-[4]، فضلاً عن أسعار اللحوم والحيوانات حيث سجل ارتفاعها إلى سعر 26.70 درهماً، وفي بعض الوقت اضطر الناس إلى طبخ جلود البقر[5]، كما ألجأت المجاعة الناس إلى أكل الكلاب والقطط، بل وبيعها، ووصل سعر الكلب إلى خمسة دنانير، والقطط إلى ثلاثة دنانير[6].

فقد أثرت المجاعات والأوبئة دون شك على الحياة الزراعية والتي تعد عماد السكان الاقتصادي في مصر، فانعكس ذلك على انخفاض الخراج المصدر الرئيسي للإيرادات، واستمر مقدار الخراج في التناقص منذ الشدة العظمى، وتعرضت المساحة المزروعة من أراضي مصر للتقلص والنقصان، وامتد تأثير الشدة على الخراج إلى السنوات التي تلتها بسبب إهمال مشروعات الري وقلة الأيدي العاملة في الزراعة، إمّا بسبب هجرة الأرض، أو الموت بالأوبئة، إضافة إلى قلة البذور[7].

كذلك أثرت المجاعات سلباً في اقتصاد الدولة، وذلك بزيادة الضرائب على الأنشطة البخارية والصناعة، كتعويض لانخفاض الخراج، فكانت قد اتسعت حدة الضرائب حتى شملت المراعي والمصائد والبضائع، فبذلك فرضت حتى على التجارة الداخلية بعدما كانت على الخارجية فقط[8].

وأما عن المرتبات والمصروفات، فمن البديهي أن انخفاض إيرادات الدولة وخاصة الخراج أثناء المجاعات كان يؤثر سلباً على وفاء الدولة ببعض التزاماتها، وخاصة عند تأخير دفعها أو قطعها، كما

(1) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 19 – 20.
(2) ناصر خسرو، المصدر السابق، ص 62.
(3) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 54.
(4) المقريزي، إغاثة الأمة، ص 23.
(5) المقريزي، اتعاظ الحنفا، 307/2.
(6) ابن تغري بردي، المصدر السابق، 16/5.
(7) راشد البراوي، المرجع السابق، ص 201.
(8) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 148.

كانت الدولة تعجز عن سداد مستحقات فقراء مكة والمدينة، مما أدى إلى خروجها على سلطة الخلافة في أثناء بعض المجاعات[1].

إضافة إلى ذلك أرهقت الخزانة الفاطمية بنفقات حروب العبيد والأتراك، فقد تكلف الأتراك في عبورهم إلى الجيزة لمحاربة العبيد سنة (459هـ) مليون دينار[2]، فضلاً عن ما رفعته متطلبات مظاهر الترف التي أحاط الوزراء بها أنفسهم[3].

كما لحق أثر المجاعات على الطرق التجارية، فشمل الخوف التجار وعدم تأمين الطرق والسبل برًّا وبحراً وتعدرها السير في الأماكن إلا بالخفارة الكثيرة، فلحقت عملية السطو بعض القوافل التجارية[4]، وهذا رجع إلى الأزمات والمجاعات.

وختاماً لهذه الدراسة نستخلص النتائج التالية:

1. يتبين من خلال الدراسة أن قصور نهر النيل لم يكن سبباً حقيقيًّا في انهيار اقتصاديات البلاد وظهور المجاعات، وإنما هناك عوامل أخرى كانت وراء هذه المجاعات، وهي تناحر وتنافس طوائف الجند هو السبب الأساسي في إشاعة الفوضى وتدهور اقتصاديات الدولة الفاطمة.
2. لقد ضاعت هيبة الخليفة من تكرار حوادث المجاعات، وبالمقابل تزايد القوة المؤثرة مثل رجال الدواوين والعسكر.
3. يتضح لنا أن الحلول اللازمة اقتصرت في أيدي الوزراء أنفسهم، كما فعل الوزير اليازوري بقوة شخصيته يتصدى للجماعات التي وقعت قبيل الشدة، وأثناء الشدة لم يكن هناك وزير قوي، فتفاقمت الأوضاع، فلم تحل إلا بقدوم بدر الجمالي.
4. يتراءى لنا أن العوامل البشرية أكثر تأثيراً من العامل الطبيعي في وقوع الأزمات، خصوصاً بعدما لاحظنا أن النيل في بعض سنوات الشدة قد بلغ حد الوفاة.
5. لقد تبين أن تدخل النساء في سدة الحكم – أم المستنصر- هو الذي أربك المشهد السياسي وخصوصاً أن المستنصر وُلّي الخلافة وهو في عمر صغير.
6. لقد استغل الوزراء ورجال الدواوين صلاحيات كبيرة من الخليفة، حتى انتهى الأمر إلى تركز سلطات الحكم في أيدي الوزراء.
7. أدت المجاعات في مصر إلى خروج العديد من الولايات التي كانت تابعة للدولة الفاطمية.
8. كانت نتائج هذه الشدة صعبة على المصريين، إذ ساءت الأحوال وهجر الفلاحون قراهم وأهملت الزراعة وانقطعت الطرق وكسدت التجارة.
9. كانت المجاعات والأوبئة من أخطر الأزمات التي هددت حياة سكان مصر بصفة دائمة في الفترة الممتدة ما بين (457 – 464هـ/1064 – 1071م) لتفرض حالة من اللااستقرار وانعدام الأمن الغذائي وتقهقر المستوى الصحي في مدن وقرى مصر على حد سواء، ونتج عن ذلك هجرة السكان وترك مواطنهم.

([1]) المرجع نفسه، ص 148 – 149.

([2]) المسبحي، المصدر السابق، ص 86.

([3]) المقريزي، الخطط، 46/1.

([4]) فائق البنداري الشيخ، الحياة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية للمغاربة في القاهرة في العصر الفاطمي، نشر شركة نوابع الفكر، (د.ط)، 2008، ص 10.

10. تعتبر الحروب الداخلية خاصة بين فئة العسكريين من أهم الأسباب البشرية التي تمخض عنها حدوث الغلاء في الأسعار.

11. لقد أنتجت المجاعات مظاهر اقتصادية واجتماعية، فالاقتصادية تجلت في حركة أسعارها واحتكار التجار للسلع على حسب العرض والطلب، فنظراً لازدياد الطلب على السلع الأساسية أوقات المجاعات فإن أسعارها ترتفع بدرجة كبيرة، أما عن المظاهر الاجتماعية، فإن أوقات المجاعات قد فرضت في المجتمع آنذاك نمطاً حياتيًّا لم يستطع أفراده التأقلم معه، فامتثلت منهم فئات عديدة مهنة اللصوصية، كما أجبر البعض على حياة الاسترقاق ليضمن لقمة العيش دون أن يهددهم هاجس الجوع.

وأخيراً، إن مصر قد قاست البؤس والشقاء من جراء هذه الأزمة التي حلت بها في عهد الخليفة المستنصر بالله.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر:

- الأنطاكي، يحيى بن سعيد (ت 458هـ/1067م).

1. صلة تاريخ أوتيخا، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، جروس برس، لبنان، (د.ط)، 1990م.

- ابن إياس الحنفي، محمد بن أحمد (930هـ/523م)

2. بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (د.ط)، 2008م.

- ابن ثغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي (ت 874هـ/1464).

3. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1992م.

- الجوادري، أبو علي منصور (ت 361 هـ/971م)

4. سيرة الأستاذ جوذروبة توقيعات الأئمة الفاطميين، تحقيق: محمد كامل حسين، عبدالهادي أبوشعيرة، (د.م)، القاهرة، (د.ط)، 1954م.

- خسرو ناصر (ت 481هـ/1088م)

5. سفرنامة، ترجمة: يحيى الخشاب، مطبوعات البنك العربي الدولي للمعلومات، القاهرة، ط2، 1970م.

- ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت 681هـ/1282م)

6. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: حسان عباس، دار النهضة المصرية، القاهرة، (د.ط)، 1998م.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ/1374م).

7. تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام، دار الكتب المصرية، القاهرة (د.ط)، (د. ت).

- ابن الزبير، القاضي الرشيد

8. الذخائر والتحف، تحقيق: محمد حميد الله، سلسلة التراث العربي، الكويت، (د.ط)، 1959م.

- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت 911 هـ/ 1505م).

9. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، (د.ط)، 1997م.

- الشيرازي، هبة الله بن موسى (ت 470هـ/1077م).

10. ديوان المؤيد في الدين الشيرازي، تحقيق: محمد كامل حسين، (د.م)، القاهرة، (د.ط)، 1949م.

- ابن الصيرفي، أمين الدين أبوالقاسم علي بن منجب (ت 542هـ/1147م).

11. الإشارة لمن نال الوزارة، تحقيق: أيمن فؤاد السيد، الدار المصرية اللبنانية، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).

- ابن ظافر، جمال الدين الأزدي، (ت 622هـ/1226م).

12. أخبار الدول المنقطعة، تحقيق: أندريه فريه، (د.ن)، القاهرة، (د.ط)، 1972م.

- ابن الفلانسي، أبو يعلى حمزة (ت 555هـ/1160م).

13. ذيل تاريخ دمشق، تحقيق: امدروز، مطبعة اليسوعيين، بيروت، (د.ط)، 1980م.

- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م)

14. صبح الأعشى في صناعة الأنشا، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978م.

- الماوردي، أبي الحسن علي بن البصري (ت 450هـ/1058م).

15. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، المطبعة المحمودية التجارية، القاهرة، (د.ت).

- المسبحي، محمد بن عبيدالله (ت 420هـ/1029م).

16. أخبار مصر، تحقيق: وليم ج ميلور، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، (د.ط)، 1980م.

- ابن المقفع، ساويرس (متوفى في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري/ أواخر العاشر الميلادي).

17. تاريخ البطارقة، تحقيق: عبدالعزيز جمال الدين، مكتبة مذبولي، القاهرة، ط1، 2006م.

- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م)

18. إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، جمال الشيال، (د.ن)، القاهرة، (د.ط)، 1990م.

19. اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: جمال الدين الشيال، القاهرة، (د.ط)، 1996م.

20. المواعظ لاعتبار بذكر الخطط والأثار، مكتبة الثقافة العربية، القاهرة، (د. ط)، (د.ت).

- ابن ميسر، محمد بن علي بن يوسف بن جلب (ت 677هـ/ 1287م).

21. المنتقى من تاريخ مصر، تحقيق: أيمن فؤاد السيد، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، (د. ط)، 1981م.

- النويري، شهاب الدين أحمد (ت 732هـ / 1332م).

22. نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: نجيب مصطفى فواز، حكمت فواز، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، 2004م.

ثانياً: المراجع العربية

- البراوي، راشد

1. حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د.ط)، 1998م.

- حسن، إبراهيم حسن

2. تاريخ الدولة الفاطمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1981م.
3. الفاطميون وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، (د. ط)، 1932م.

- زكي، عبدالرحمن

4. الجيش المصري في العصر الإسلامي من الفتح العربي إلى معركة المنصورة، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د. ط)، (د. ت).

- سرور، حمد جمال الدين

5. الدولة الفاطمية في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، (د. ط)، 2005م.

- الشيخ، فائق البنداري

6. الحياة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية للمغاربة في القاهرة في العصر الفاطمي، شركة نوابع الفكر (د. ط)، 2008م.

- الصاوي، أحمد السيد

7. مجاعات مصر الفاطمية، دار التضامن، بيروت، ط1، 1981م.

- كيرة، نجوى كمال

8. حياة العامة في مصر في العصر الفاطمي، مطبعة زهراء الشرق، القاهرة، (د.ط)، 2004م.
9. الجواري والغلمان في مصر في العصرين الفاطمي والأيوبي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، (د. ط)، 2007م.

- ماجد، عبدالمنعم

10. ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها، (د. ن)، القاهرة، (د. ط)، 1968م.
11. الإمام المستنصر بالله الفاطمي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د. ط)، 1961م.
12. الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، مكتبة الدراسات التاريخية، دار المعارف، مصر، (د. ط)، 1970م.

- المناوي، محمد حمدي

13. الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، مكتبة الدراسات التاريخية، دار المعارف، مصر، (د. ط)، 1970م.

ثالثاً: المراجع المعربة

– بول، ستايلي

1. سيرة القاهرة ترجمة: حسن إبراهيم حسن، علي إبراهيم حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د. ط)، 2012م.

رابعاً: الرسائل العلمية:

– أحمد نبيلة محمد

1. الخدمات الطبية في مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى الفتح العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، نوقشت سنة 1982م.